(١٥)
حتى لا نفاجأ مرة أخرى*

أننا لابد أن نعيد النظر والتحقيق فى كل أوضاعنا العامة حتى لا نفاجأ بانفجار آخر ونؤخذ على غرة ، ومن المؤكد أن هناك أحوالا وأوضاعا سليمة أو تبدو لنا سليمة ، ولكن هذه الأوضاع كلها من الممكن أن تؤدى إلى أن تكون أعاصير أخرى ، وليس من المعقول أن ننتظر دائما حتى يهب الاعصار.

أن الحظ لم يسعدنى بلقاء السيد رئيس الدولة ولكنى عندما رأيته واستمعت إليه وهو يتحدث عقب الكارثة أحسست أن قلبى يعتصر ، فقد أحسست بكل الألم الذى كان يملأ نفسه ، ووجدت نفسى بعد هذا الحديث ، أقول إنه ليس من العدل فى شىء أن نحمل هذا الرجل العظيم الصادق المخلص كل هذا الألم. إننا فى حاجة إليه لسنوات طويلة قادمة ، ومن غير المعقول أن نضع على كتفيه هذا العبء كله ، فليس إلى الشك سبيل فى أن الكثيرين من الذين أعطاهم كل ثقته كان من واجبهم أن يجنبوه كل هذا الألم.. كل هذا الضيق. ولهذا فإننى أرجو المسئولين من حوله أن يقرأوا سطورى هذه بتأمل وتدبر ؛ لأننى هنا اتحدث فى هدوء كامل عن حقائق قد يعرفونها ، وقد لا يعرفونها وأنا أتحدث عنها بكل الصدق الذى يمكن أن يتحدث به مواطن دون أن يمنعنى من الكلام خوف على وظيفة أو طمع فى كسب مقبل.

□□□

وأبدأ فأقول إننى عندما أتأمل معظم التنظيمات والقرارات والقوانين والأعمال التى صدرت أو قامت أثناء العصر الناصرى ومعظم العصر

* نشرت هذه المقالة فى ٦ أبريل ١٩٨٦م .

الساداتى أجدها صدرت عن خطوط من التفكير بعيدة جدا عن صالح هذا الوطن. ومعظمها كان ناتجا عن الصراع المحزن بين محمد نجيب وعبد الناصر ، وبين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، وبين عبد الناصر وزملائه وأعدائه من رجال الثورة ، وعن موقف عبد الناصر من الفكر والمفكرين ، ومن بقية طبقات هذا الشعب ، ومن موقف عبد الناصر من عبد الناصر ، وكلها مع الأسف مواقف شخصية جدا خاصة بسيادته.

وليس فى نيتى أن أعود إلى الكلام فى العصر الناصرى ، فقد قلت رأيى وانتهيت من هذا الموضوع وانتحيت جانبا لأسمع كلام الآخرين ، وإذا كان رأيى أنا يهمنى ، فإن الرأى الآخر يهمنى أكثر.

لقد صدرت القوانين والتنظيمات الناصرية فى ظروف معينة ، نشأت كلها لتخدم عبد الناصر نفسه ، والآن وقد ذهب الرجل إلى بارئه ، وتغيرت من بعده كل الظروف التى سادت عصره ألا ينبغى علينا أن نعيد النظر فيها كلها؟ حتى تلك التى نتصور أنها أساسية بالنسبة لنظامنا الراهن ، سنجد بعد الدراسة والتفكير أنها أصبحت لا تخدم حتى الذين نحسب أن هذه التنظيمات والتشريعات قد أنشئت أو صدرت من أجلهم ، وربما وجدنا فى النهاية أنها لم تخدمهم ، بل أضرت بهم ، وسأضرب لك مثلا بتشريع الخمسين فى المائة عمالا وزراعا فى كل الهيئات التشريعية أو تنظيماتنا العامة ، وأسأل هل لهذا التشريع الآن معنى؟ بل هل كان له فى يوم من الأيام معنى؟ هل أدى هذا الخط من التفكير إلى خير العمال والفلاحين؟ أنا شخصيا لا أعتقد ذلك وفى أحاديثنا فى المجالس القومية المتخصصة تنتهى دائما إلى أن هذا التشريع بوصفه الحالى وهم كبير ، وأن العمال والزراع أنفسهم لو فكروا مليا لوجدوا أنه لم يعد عليهم بأى فائدة ، وأن تحقيق العدالة الحقيقية كان يقتضى تشريعات وتنظيمات من نوع آخر، وإذا كان هذا التشريع فيه خير الفلاحين فلماذا تدهورت أحوال الريف والفلاحين عندنا إلى الصورة التى نراها اليوم؟ ولماذا تتعرض الأرض

الزراعية نفسها للتدمير والتخريب؟ وهل الفلاحون اليوم أسعد مما كانوا عليه قبل الثورة؟ وهل الذين يتولون شئون الزراعة والزراع – نتيجة لهذه الأوضاع – يفيدون الأرياف فعلا أم هم فى الحقيقة عبء ثقيل وضع على كاهل الفلاحين؟ ألا يمكن أن يكونوا هم بالذات من أسباب تدهور الزراعة وأحوال الفلاحين فى بلادنا؟

وهل عمالنا اليوم سعداء بالتنظيمات النقابية والأحوال الحرفية التى يعيشون فيها؟ هل هناك حقا شىء اسمه مكاسب العمال والفلاحين؟ إن التنظيمات التى وضعناها للعمل والعمال تنظيمات عجيبة ، وليس فى الدنيا بلد نجد فيه وزير العمل هو نقيب العمال وهو فى الوقت نفسه رئيس مجلس إدارة بنك العمال. إننى أقول هذا وأنا أعرف أن وزير القوى العاملة الحالى من أحسن من عرفنا من وزراء العمل ، ولكن سؤالى منصب على النظام نفسه وهل هو مفيد لبلادنا؟ وهل من المعقول أن يكون وزير التعليم هو نقيب المعلمين؟ إن المنطقى فى حالة العمل والعمال هو أن نقابات العمال تعنى بثلاثة أشياء: بأحوال العمال وأجورهم وظروف عملهم فى المكان الأول ، ثم بالمستوى التقنى للعمل فى تخصص النقابة ، وأخيرا بعلاقة نقابات العمال بالمجتمع والبلد ومستوى الخدمة التى يقدمها البلد وموقف المجتمع كله منها ، فعندما حدث إضراب عمال المناجم فى انجلترا لم يؤيد الشعب الإنجليزى فى غالبيته هذا الإضراب ، وعمال المناجم أنفسهم أحسوا أن الشعب غير مرتاح لإضرابهم فبدأوا يتخلون عن الإضراب ، وخذلوا نقيبهم وانتهى الإضراب ، لأنه لم يكن ذا فائدة حقيقية لعمال المناجم ، وقد تنبه العمال لهذه الحقيقة من المناقشات والمصادمات التى وقعت بين نقيب عمال المناجم والحكومة متمثلة فى وزير العمل. وإذا حدث شىء من هذا عندنا فكيف كانت الحقائق تتبين؟ هل كان من الممكن أن يقف سعد محمد أحمد نقيب العمال ليساجل سعد محمد أحمد وزير العمل والعمال؟ أليس من الممكن أن يكون هذا الوضع غير المنطقى سببا من أسباب متاعب ضخمة فى المستقبل؟! إن الحكومة فى

العصر الناصرى كانت تريد أن تضع يدها على كل شىء فكانت النتيجة أن عجزت عن ذلك ، وانتهى الأمر إلى أن الحكومة اليوم لا تضع يدها على أى شىء. فقد أصدرت الحكومة مثلا من شهور قرارا بإيقاف البناء داخل القاهرة ، فانظر الآن حولك تر البناء قائما على قدم وساق فى كل شارع فأين الحكومة؟

□□□

إننا اليوم نصارع فى سبيل القطاع العام ونحسب إنه عماد الاقتصاد القومى ، فهل هذا صحيح؟ وإذا كان هذا صحيحا فلماذا تخسر كل شركات القطاع العام على وجه التقريب؟ وإذا كانت هذه الشركات تخسر فمن الذى يعوض الخسارة؟ إن الدولة تقول إن شركات القطاع العام ليست للبيع ، وأنا اطمئنها على أن أحدا فى الدنيا لن يشترى أى شركة من شركات القطاع العام ، وأين هو الذى يدفع ماله لكى يأخذ شركة تحمل على كاهلها عددا من العمال والعاملين يزيد ثلاثة أضعاف على حاجة العمل فيها؟ وهذا الجيش الضخم من العمال مدلل وغير كفء ، وإنتاجه أقل بمراحل من المستوى المطلوب ، وإلا فأين التصدير؟ إن أسواق العالم اليوم تشترى كل شىء ، فلماذا لا تستوعب عشر إنتاج شركات قطاعنا العام؟ إن معظم الإنتاج يأخذ طريقه رأسا إلى المخازن ، وهناك يستقر إلى الأبد. إنه بكل الصدق إنتاج غير صالح فى مجموعة ، وإذا كان فيه شىء صالح فإن سعره وتكاليف إنتاجه لا يسمحان بتسويقه.

وإلى هنا أنا لم أقل إن القطاع العام غير صالح ، لقد اكتفيت بوضع أسئلة وعلينا الآن أن نبحث عن إجابة لها ، وأنا متأكد أننا فى أثناء هذا البحث ستكشف لنا وجوه إصلاح القطاع العام ، فلا شىء فى الدنيا يصلح نفسه بنفسه ، إن الذين يتولون رئاسة مجالس شركات القطاع العام يجرون بالمشوار ليصلوا إلى هذه الوظائف ، لأن الراتب المنظور لا يقل عن خمسة آلاف جنيه ، والامتيازات غير المنظورة تضيف إلى ذلك ما بين ثلاثة آلاف

وخمسة آلاف أخرى ، غير السيارة والسائق ، والسيارة لابد أن تكون جديدة ، وثمنها يكلف الشركة حوالى ثلاثين ألف جنيه ولكنهم بعد أن يستقروا فى المكاتب العظيمة التى تتكلف هى الأخرى الوفا كثيرة تبدأ الأزمة فإن الشركة مفلسة ومدينة والدين يتزايد ، وسيادة المدير يواجه إلى جانب الإفلاس جبهات اللجنة النقابية ومجلس الإدارة ومطالب العاملين ، وعليه أن يحارب فيها كلها ، وحربه فيها خاسرة دائما ، وسيادته يدخل فى أزمات ومشاكل لا تنتهى وتصبح مشكلته : كيف أترك هذه الوظيفة؟! وكيف لا أحافظ على هذا العز كله؟ وهذه المشكلة تسبب للكثيرين منهم أزمات نفسية ومتاعب عائلية ، لأن ست هانم فى البيت أصبحت شريكة فى العز ، ولكنها ليست شريكة فى المتاعب وسيادتها (وأولادها طبعا) التى تعودت على الحياة فى مستوى العشرة آلاف جنيه فى الشهر ، والسيارة العظيمة بالتليفون ، لا تدرى أن بعلها السيد رئيس مجلس الإدارة لا يغادر مكتبه أبدا إلا والخوف يملأ قلبه لأن الدنيا «مليانة مجانين» كما يقول ، وفيما عدا الحرس الامبراطورى ☜ من المحاليس والمحاسيب الذين يتكونون عادة حول كل رئيس ، كما تتكون الطحالب على وجه الماء الآسن- فإن كل واحد من العاملين فى المؤسسة يعتبره عدوا شخصيا له ، أو مسئولا عن كل متاعبه على الأقل ، ولهذا فإن سيادته يخرج جريا من المكتب إلى المصعد ، ومن المصعد يقفز فى السيارة وبمجرد أن تقلع السيارة يرفع سماعة التليفون ويكلم الست هانم.

□□□

مرة أخرى أقول إن كل نظام وضع فى العصر الناصرى أو خط للسياسة الداخلية رسم فيه لا يمكن أن يكون قد وضع لوجه الله أو لوجه الوطن. ومن ثم فمن الممكن جدا أن يكون موضع تكون إعصار ينفجر فى أى لحظة انفجارا مدمرا. وبعد أن أخذنا على غرة مرة ، لا يجوز أن نؤخذ على غرة مرة أخرى ، ومن هنا فلابد أن نعيد النظر فى كل شىء ؛ لنتلاقى هذه

المفاجآت ، وأنا عندما أقول إن كل تنظيم أو تشريع وضع أو صدر فى العصر الناصرى لا يمكن أن يكون قد وضع أو صدر لوجه الله لا أريد بذلك أن انتقد هذا العصر ، وإنما أريد أن أقول إن ظروف العصر الناصرى كانت ظروف صراع رهيب على السلطان بين جبهات معروفة لنا ، فكان من الطبيعى أن يخضع كل شىء لظروف هذا الصراع ، ونحن والحمد الله نعيش فى ظروف أحسن بكثير ، فليس هناك صراع على السلطان ، أو تيارات خفية أو مراكز قوى ، وإنما عندنا رياسة كريمة أمينة محبوبة مأمونة ، وهى لهذا ليست فى حاجة إلى تنظيمات أو تشريعات تحميها ، لأن الشعب نفسه هو الذى يحرس رياسته ، كما أن رياسته تحرسه وتحميه فما معنى الاحتفاظ بتنظيمات أو هيئات أو تشريعات فقدت وظيفتها؟ ومن المعروف أن كل تنظيم لا وظيفة له يصبح – تلقائيا عبئا أو شيئا ضارا ، ولست فى حاجة إلى أن أضرب هنا أمثلة لذلك ، فإن رياسة الدولة تعرف منها قطعا أضعاف ما أعرف ، وربما كانت الدولة تعانى منها، وأنا لا أشير اليوم بالغائها ، فهذا ليس برأى صالح ، وإنما أشير بدراستها بهدوء وتجرد تام ، والدراسة المستأنية لابد أن تنتهى بنا إلى رأى سليم بتعديلها أو توجيهها توجيها يتفق مع مطالب الظروف التى نعيش فيها اليوم.

□□□

ولنأخذ مثلاً ما يسمونه بقلعة الصناعة فى شبرا الخيمة.

ولست أناقش هنا ما يقولونه من أنها قلعة صناعية أم لم تكن ، فهذا شىء لا أعرفه ، إنما الذى أعرفه تماما ، لأننى رأيته وخبرته بنفسى خلال زيارة استطالت يومين ، وخرجت فيها بنتائج أهمها فى نظرى اثنتان.

الأولى هى أن ظروف حياة العمال فى شبرا الخيمة بعيدة جدا عما نرجوه ، فالبيوت فى حالة يرثى لها ، ومرافقها كلها لا تصلح ، لأن

العامل الذى سكن فى شقة هناك من عشرين سنة أو أكثر أصبحت عائلته اليوم أضعاف ما كانت عليه ، فالساكن كلها تكاد تنفجر بمن يسكنها ؛ ونتيجة لذلك فإن المرافق كلها أصبحت مهلهلة ، ودورات المياه لا تدخل، والمطابخ متهالكة متداعية ، والسلالم كلها متكسرة وحوائط بير السلم سقط بياضها وامتلأت ماء وهوام وحشرات ، لأن الذين أنشأوا هذه الأحياء السكنية لم يضعوا أى قواعد توجه أولئك المواطنين إلى طرق المحافظة على المساكن والبيوت. أيامها كانت قواعد نفاق الجماهير تقول إن العمال جميعا على مستوى من الوعى والفهم لا يحتاجون معه إلى توجيه من أى واحد من الأفنديات ، أما شوارع الأحياء السكنية فى شبرا الخيمة فليست شوارع بحال إنها حفر ونقر وبرك ومستنقعات.

أما المصانع نفسها فشىء رهيب ، فالقذارة فى كل ركن ، ولا أصف للقارىء المنظر الذى رأيته فى الأجزاء الخلفية من المصانع ، إنها مجاهل وأكوام زبالة وتلال مخلفات ، وليس بالعسير أن نتصور الحالة النفسية التى يعانى منها السكان ، وأنا شخصيًا جلست اتغدى فى بيت عامل محترم وأسمع كلام أولئك المواطنين ، وأقول بكل صدق ليس هناك إلا الضيق والشكوى واليأس من صلاح الحال.

وأنا لم أشر هنا إلى العدوان المحزن على ألوف الأفدنة من أحسن أراضى بلادنا وتحويلها إلى أراضى مصانع وسكنى.

ونحن كلنا نعرف كيف ولماذا اختاروا هذا المكان بالذات لإنشاء ما سموه قلعة الصناعة ، ولماذا لم يكتفوا بقلعة واحدة جنوب القاهرة بل انشأوا قلعة أخرى قضت على حلوان والمعصرة والمعادى.

الشىء الذى خطر ببالى وأنا أستمع إلى اخواننا العمال هو أن صالح الصناعة والعمال جميعا يقتضى نقل شبرا الخيمة إلى مدينة أخرى أجمل وألطف وأوسع ، ولابد لهذا من أن نرسم خطة تنفذ على عشرين سنة. مثلا نختار موقعا فى الصحراء ونخططه ليكون مدينة صناعية تفى بكل مطالبنا

ومطالب العمال لمائة سنة قادمة ، وعندما يتم التخطيط والرسم نبدأ بعمل المرافق على وسع وراحة ، وبدلا من أعمال الإنشاءات الجديدة فى شبرا الخيمة ننشىء هناك ونبنى المصانع والمعامل والمدارس والمساكن بكل هدوء، مع إنشاء جهاز بلديات لكل مدينة ، وهذا الجهاز يقوم بوضع القواعد السليمة لسكنى البيوت والمحافظة عليها والعناية بالحدائق التى تحيط بها، أما المصانع فتكون على آخر طراز. مع مراعاة قواعد العناية بنظافة المصنع وأساليب التخلص من المخلفات والنفايات ، وكلما تم مصنع نقوم بنقل عماله إلى المدينة الجديدة ، وهنا فعلا سيشعر العمال بمعنى السعادة ونعمة الحياة ؛ لأنهم سيعيشون فى مدن واسعة مريحة فيها الحدائق والمدارس والمستشفيات ووسائل التسلية والتثقيف وسيعرفون كيف يحافظون عليها.

أليس هذا أفضل من عمليات الترقيع التى تكلفنا الملايين دون أن تؤدى إلى تحسين الصناعة فى ذاتها أو إصلاح أحوال العمال؟!

إننى أومن دائما بالعمل على المدى الطويل ، أى رسم الخطط فى صبر وأناة ، والتنفيذ خطوة خطوة ؛ لأننى رأيت أن هذه هى الخطة التى يجرون عليها فى البلاد المتقدمة ، وهذا هو السبب فى أنها متقدمة ، وأنا أكره العجلة والتسرع ، ولا يضايقنى شىء أكثر من أن أسمع بعض أصحابنا المسئولين فى الدولة يقول: إننا أنجزنا هذا المشروع قبل الموعد المحدد بسنة أو بثلاثة شهور وأقول له – فى نفسى طبعا – من المؤكد أن هذا العمل غير مضبوط لأن التسرع لا يؤدى أبدا إلى خير ، وكل الذى كنا نريده منك هو أن تنجز ذلك المشروع فى موعده ، فمضيت تجرى وتتسرع وتلكلك لكى تقول هآنذا فقد أنجزت لكم المشروع قبل الموعد المقرر بستة شهور وهاتوا المكافأة والحوافز. وقد سمعت واحدا من أولئك يتحدث عن إنجازات سيادته فى إحدى المدن الجديدة ويقول: إن الحى الأول تم

إنشاؤه قبل الموعد المحدد بستة شهور وهو «شغال» والثانى تم قبل موعده بثلاثة وهو شغال.. إلى آخره ، فقلت له – فى نفسى طبعا – ما هذا الكلام السخيف أيها الصبى؟ ما معنى كلمة «شغال»؟ وإذا كنت تريد أن تقول إنه مسكون عامر بالناس ، فإن المهم أن نعرف: شغال إزاى؟

لأننى أعرف كيف «تشتغل» هذه الإحياء ، فقد دعانى طالب من طلابى يعمل اليوم مدرسا فى مدارس إحدى المدن الجديدة ، وذهبت فإذا الماء معطل ، والكهرباء ستدخل بعد شهرين والشوارع تراب مع أن البيت نفسه جميل وجديد ، وقد استوقف انتباهى ضيق السلالم ، والأثاث يدخل الشقق بالعافية ، ونتيجة لذلك فإن الحوائط مجرحة فى كل موضع. وتلميذى وزوجته أيضا تلميذتى – اشتريا زجاجات مياه معدنية للغداء الذى قدماه لى ، وكانا حريصين على أن نفرغ من الغداء والشاى قبل الثالثة بعد الظهر كى نتحاشى مشكلة الكهرباء المعطلة (وكان الوقت شتاء).

أقول: إن هذا كله يحتاج إلى دراسة مستأنية على المدى الطويل ، فقد شبعنا من الفهلوة واللهوجة. بل أنا أذهب إلى أن الإنشاء إذا استلزم الخبرة الأجنبية فلنستخدمها ، وإذا كنا نستورد كل الأدوات والماكينات من الخارج فما هى البراعة فى أن نقول: إن هذا المشروع تم بخامات مصرية وأيد مصرية مائة فى المائة؟!

لا يا سيدى ، إننا لا نفرح بالخبرة المصرية مائة فى المائة. اجعلها الآن خمسين فى المائة. وبعد سنوات ستكون من تلقاء نفسها مائة فى المائة. إننى أذكر أن رئيس وزراء إسبانيا الأسبق فرانشيسكو فرانكو كان من أعقل الناس فى هذه الناحية. وعندما أراد إنشاء صناعة السيارات فى إسبانيا قال للذين عملوا الاتفاقيات مع شركات فيات وليلاند ورينو وسيتروين:

نريد أن تكون لدينا صناعة سيارات كاملة فى عشر سنوات. قولوا لهم إننا نريد أن نصنع فى بلادنا كل عام جزءا من عشرة من السيارات بحيث

نصنعها كاملة فى بلادنا بعد عشر سنوات. وبدأت المصانع تعمل على هـذا الأساس. وبعد ثلاث سنوات قال له واحد من مستشاريه: إلى الآن اعطيناهم خمسمائة مليون بيزيتا ، وليس لدينا الآن من تصنيع السيارات إلا الثلث ، ولو أننا أنفقنا هذا المبلغ فى صنع سيارة كاملة فى بلادنا لكانت لدينا الآن هذه الصناعة! فرد عليه فرانكو: أتعرف ماذا كان يحدث لو أننا فعلنا ما تقول؟ كنا اتفقنا هذا المبلغ دون أى أمل فى أن تكون لدينا صناعة سيارات كاملة أبدا: الآن على الأقل لدينا ثلث الصناعة وبعد سبع سنوات تكون لدينا الصناعة كاملة ، ولا ندفع شيئا بل سنصدر من السيارات فى عامين بما يزيد على ما أنفقناه فى السنوات العشر! وبالفعل ابتداء من السنة الحادية عشرة لميلاد صناعة السيارات فى إسبانيا بدأت إسبانيا تصدر سياراتها «سيات» ، وفى عامين صدرت بما يقابل ضعف ما أنفقته.

والذى حكى لى هذه الحكاية هو السنيور مانويل فراجا يريبارى وزير الإعلام والسياحة فى أسبانيا أيام فرانكو وهو من عقلاء السياسيين ، وهو يرأس اليوم الحزب التالى للحزب الاشتراكى الذى يتزعمه فيليبى جونزالث ماركس فى أسبانيا.